رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٧٨

٢٦ مايو ٢٠٢٦

العنوان

العنوان	الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
١. ماذا تشمل المفاوضات الهادفة إلى إنهاء حرب إيران؟ / REUTERS	٤
٢. الولايات المتحدة والصين لا تستطيعان الهيمنة إحداهما على الأخرى أو إقصاء إحداهما الأخرى / FOREIGN AFFAIRS	٥
٣. أوروبا تستعد بهدوء للاستغناء عن الولايات المتحدة / FOREIGN POLICY	٦
٤. اختيارات ترامب غير القابلة للتراجع / AXIOS	٧
٥. دول الخليج الفارسي تدرك أنها لا تستطيع الاعتماد على أميركا ترامب، وقد تجد نفسها مضطرة .... / HAARETZ	٨
٦. كيف تخفّض التجارة خطر الحرب؟ / CSIS	٩
٧. تقييم وضع الصورة الدولية لإسرائيل وتداعياته على الأمن القومي / INSS	١٠
٨. التحول في ترتيب الدائنين العالميين وتداعياته على اقتصاد آسيا ـ بكين / GLOBAL TIMES	١١
٩. الأمن تحت حصار التضخم؛ هل تكفي ميزانية الدفاع النيجيرية؟ / IISS	١٢
١٠. سلام في الدوحة ونار في هرمز / AL JAZEERA	١٣
١١. مراجعة إنجازات «رؤية ٢٠٣٠» السعودية وحدودها / INSS	١٤
١٢. الحملات الانتخابية تدفع كلفة التحول العلماني في أميركا / AXIOS	١٥
١٣. الفجوة الخاصة بالطائرات المسيّرة في العقيدة الدفاعية الإسرائيلية؛ من الإخفاق الميداني ...... / HAARETZ	١٧
١٤. الحرب في إثيوبيا لم تنتهِ: كيف تؤدي اتفاقات السلام إلى مزيد من العنف؟ / FOREIGN AFFAIRS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الملخص التنفيذي

لا يمكن تفسير التحولات الأخيرة بالمفاهيم المألوفة من الماضي. فلم تعد «الهيمنة الأميركية» تحمل معناها السابق، ولا عاد «محور المقاومة» قابلاً للفهم وفق الصياغة القديمة، ولا تمثل «تطبيع العلاقات» بالضرورة المسار الحتمي للنظام الإقليمي، كما أن «الردع العسكري» وحده لم يعد قادراً على ضمان أمن الدول. وما يبرز في مجمل التحليلات النخبوية الدولية والإقليمية هو تشكّل مرحلة جديدة في السياسة العالمية: مرحلة لا تزال فيها القوى كبرى ومؤثرة، لكنها باتت أقل قدرة على التحكم في نتائج قراراتها. وبالنسبة إلى القارئ في الشرق الأوسط، تكمن أهمية هذه اللحظة في أن المنطقة عادت مرة أخرى إلى مركز اختبار النظام العالمي. فإيران، ومضيق هرمز، وحرب غزة، ولبنان، وأمن الخليج الفارسي، ومستقبل إسرائيل، ودور تركيا وباكستان، وتردد الدول العربية إزاء الولايات المتحدة، وتنافس القوى الكبرى، كلها باتت مترابطة بعضها ببعض. ولم يعد ممكناً فهم كل أزمة ضمن إطار منفصل. فالحرب على إيران ليست شأناً إيرانياً فحسب؛ بل هي اختبار لمصداقية الولايات المتحدة، وأمن الطاقة، وحسابات الخليج الفارسي، وموقع إسرائيل. كما أن أزمة الطائرات المسيّرة في لبنان ليست مسألة تكتيكية فقط؛ بل مؤشر على تغيّر طبيعة الحرب. واتساع الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة ليس مجرد قضية عابرة للأطلسي؛ فرسالته إلى جميع حلفاء واشنطن هي أن الاعتماد الأمني المطلق يولّد مخاطر استراتيجية. يكشف هذا التحليل عن تحول أعمق: انتقال العالم من سياسة «إقصاء الخصم» إلى سياسة «إدارة الخصم». فالولايات المتحدة لا تستطيع إقصاء الصين، والصين لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة بالكامل، وإسرائيل لا تستطيع إخراج إيران من المعادلة عبر الحرب وحدها، ودول الخليج الفارسي لا تستطيع أن تودع أمنها دائماً في عهدة الضمان الأميركي، كما أن أوروبا لم تعد قادرة على الافتراض، كما في السابق، بأن واشنطن ستبقى الركيزة الدائمة للنظام الليبرالي. وفي مثل هذا الفضاء، سيكون اللاعبون الناجحون هم من يتعلمون، بدلاً من حلم الانتصار الكامل، فن تقليل الخسائر، وتوسيع الخيارات، وإدارة العلاقات المتعارضة في آن واحد. وبالنسبة إلى صانع القرار أو الدبلوماسي أو الصحافي أو المحلل في الشرق الأوسط، يكتسب النص الآتي أهميته لأنه يبيّن أن لغة التحليل العالمي قد تغيّرت. فقد حلّت مفردات مثل «التعايش التنافسي»، و«الإنكار المتبادل للهيمنة»، و«خفض الاعتماد»، و«الأمن المتفاوض عليه»، و«الكلفة الأمنية للانفصال الاقتصادي»، و«التقنيات غير المتكافئة» محل مفاهيم أبسط كالنصر والهزيمة والتحالف الثابت والعداء المطلق. وهذا التحول اللغوي ليس نظرياً فحسب؛ بل يؤثر مباشرة في القرارات المالية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية للدول. يسعى النص الأصلي إلى إظهار أن الشرق الأوسط يعيش في عالم أصبح أشد خطورة وأكثر إتاحة للفرص في الوقت نفسه: أشد خطورة لأن الضمانات السابقة تآكلت، ولأن الأزمات قد تترابط بسرعة؛ وأكثر إتاحة للفرص لأن دول المنطقة لم تعد مجرد موضوع لسياسات القوى الكبرى، بل تستطيع أن تؤدي دوراً أنشط في البنية الجديدة، بشرط أن تبتعد عن الاعتماد أحادي المحور، والتقديرات الأيديولوجية، ووهم الانتصار الحاسم. ولذلك فالسؤال المحوري ليس: أي قوة تنتصر؟ بل: أي لاعب يفهم قواعد النظام الجديد أسرع؟ إنه نظام غامض، متعدد المراكز، باهظ الكلفة وغير مستقر؛ لكنه يتيح، لمن يحسن قراءته، إمكان المناورة والمساومة وإعادة تعريف الموقع. والنص الآتي كُتب تحديداً لفهم هذه اللحظة: اللحظة التي ينبغي فيها للشرق الأوسط أن يختار بين البقاء أسير التصورات القديمة أو الدخول الواعي في السياسة الواقعية للنظام الجديد.

REUTERS

ماذا تشمل المفاوضات الهادفة إلى إنهاء حرب إيران؟

أعلن وزير الخارجية الأميركي أن التوصل إلى اتفاق مع إيران قد يستغرق «عدة أيام»، في تصريحات بددت الآمال بقرب انتهاء فوري للنزاع بعد الهجمات التي وصفتها الولايات المتحدة بأنها دفاعية في جنوب إيران. وفي المقابل، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن خلاصات تم التوصل إليها بشأن كثير من محاور مذكرة تفاهم محتملة من أربعة عشر بنداً، غير أن ذلك لا يعني اقتراب الاتفاق النهائي لإنهاء الحرب. وبعد وقف إطلاق النار في أوائل أبريل، ما زالت

الخلافات الرئيسية قائمة: البرنامج النووي الإيراني، وحرب إسرائيل في لبنان ضد حزب الله المدعوم من طهران، ورفع العقوبات، والإفراج عن الأصول المجمّدة. وبعد أسابيع من مفاوضات جرت في معظمها بصورة غير مباشرة، يتحدث الطرفان عن تقدم في إطار يمكن أن يوقف الحرب ويوفر ستين يوماً للتفاوض على الاتفاق النهائي. ويتمحور هذا الإطار أولياً حول إنهاء الحرب ورفع الحصار البحري الأميركي، مقابل إجراءات من جانب طهران لضمان المرور الآمن في مضيق هرمز. وفي التصور الإيراني، ينبغي أن يشمل الاتفاق التمهيدي إنهاء الحرب على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، والإفراج عن الأصول المجمّدة، ورفع الحصار البحري، وإعادة فتح هرمز، وانسحاب القوات الأميركية من محيط إيران، وحرية بيع النفط الإيراني. ومع ذلك، لا يتضمن المشروع الأولي الإيراني أي التزام بشأن البرنامج النووي.وقال مسؤول أميركي رفيع إن إيران وافقت «من حيث المبدأ» على إعادة فتح مضيق هرمز مقابل رفع الحصار البحري، وكذلك على تسوية وضع اليورانيوم عالي التخصيب. غير أن مصادر إيرانية تؤكد أن الإطار الأولي يتركز حصراً على إنهاء الحرب في جميع الجبهات، وإنشاء آلية مدتها ثلاثون يوماً للعبور والملاحة في هرمز، وربما تحقيق نوع من الانفراج المالي. أما القضايا الأكثر صعوبة، ومنها وضع اليورانيوم المخصب، والتفاصيل المتعلقة بالمضيق، وترتيب تنفيذ رفع العقوبات والإجراءات الأمنية، فستُحال إلى مفاوضات لاحقة. وللمضي في الاتفاق، ينبغي أن تُقرّ مذكرة التفاهم أولاً في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ثم تُرفع إلى المرشد الإيراني للمصادقة النهائية. وفي حال تنفيذ المرحلة الأولى، سيُبحث الملف النووي خلال فترة الستين يوماً، وهي مسألة شديدة التعقيد وذات طابع فني بسبب تجربة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وانسحاب الولايات المتحدة منه عام ٢٠١٨. وتتمثل العقد الأربع الرئيسية في هرمز وحصار الخليج الفارسي، والبرنامج النووي، والصواريخ الباليستية، والعقوبات. فطهران ترى في السيطرة على هرمز أداة الضغط الأساسية لديها، فيما تعدّ واشنطن حصار الموانئ الإيرانية رافعتها الرئيسية. وفي المجال النووي، تُطرح احتمالات وقف طويل الأمد للتخصيب، أو تصدير المخزونات، أو تخفيف درجة تخصيبها. وتقول مصادر إيرانية إن جزءاً من اليورانيوم عالي التخصيب قد يُخفف في دولة صديقة إلى مستوى خمسة في المئة ثم يُعاد إلى إيران. ومع ذلك، لا يزال مصير مخزونات العشرين في المئة والخمسة في المئة، ومدة وقف البرنامج، ووضع المنشآت، وأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، والأبحاث المستقبلية غامضاً. وفي الملف الصاروخي، تريد الولايات المتحدة تقييد مدى الصواريخ الإيرانية بحيث لا تشكل تهديداً لإسرائيل، لكن طهران ترفض التفاوض بشأن أسلحتها التقليدية. أما اقتصادياً، فإن إيران، تحت وطأة سنوات من العقوبات والاضطرابات الواسعة في يناير، تطالب برفع العقوبات، والإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات من عائدات النفط المجمّدة، والحصول على تعويضات عن خسائر الحرب.

https://www.reuters.com/world/china/whats-involved-talks-end-iran-

FOREIGN AFFAIRS

الولايات المتحدة والصين لا تستطيعان الهيمنة إحداهما على الأخرى أو إقصاء إحداهما الأخرى

تشير زيارة دونالد ترامب إلى الصين في منتصف مايو، بما يتجاوز العروض الدبلوماسية وإعلان العقود التجارية الكبرى، إلى قبول تدريجي بواقع استراتيجي جديد: فقد أدركت واشنطن وبكين أن أياً منهما غير قادر على إرغام الآخر على الاستسلام. وبعد سنوات من الحرب التجارية، وضوابط التكنولوجيا، والمنافسة العسكرية، باتت القوتان تواجهان حدود الإكراه. ولا يعني هذا الوضع مصالحة أو عودة إلى سياسة الانخراط السابقة، بل ظهور نظام «جي-٢» تستطيع فيه الولايات المتحدة والصين تقييد إحداهما الأخرى، ومعاقبتها وتعطيلها، من دون أن تتمكن أي منهما من الهيمنة على الأخرى أو إخراجها من النظام العالمي. وخلافاً لمرحلة الحرب الباردة، لا تقوم العلاقة الراهنة بين الولايات المتحدة والصين على «التدمير المتبادل المؤكد» النووي فحسب؛ فالدولتان ليستا محصورتين في كتل اقتصادية وسياسية منفصلة، بل ما زالتا مترابطتين داخل الاقتصاد العالمي، وسلاسل الإمداد، والشبكات المالية، والمنظومة التكنولوجية. خلال العقد الماضي، ظن صناع السياسة الأميركيون أن بوسعهم احتواء صعود الصين عبر الرسوم الجمركية، وضوابط التصدير،

وقيود الاستثمار، والتنسيق مع الحلفاء. وفي المقابل، اعتبر جزء من النخب الصينية، استناداً إلى فكرة «نهوض الشرق وأفول الغرب»، أن تراجع الولايات المتحدة مسار حتمي. وقد ثبت خطأ التصورين معاً. فقد حققت الصين تقدماً لافتاً في الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتصنيع المتقدم، والتكنولوجيا العسكرية. ويعد نموذج اللغة «DeepSeek» مثالاً بارزاً، إذ أظهر أداءً قابلاً للمقارنة مع النماذج الأميركية بكلفة وقدرة حوسبية أقل بكثير، وكشف أن قيود واشنطن لم تمنع التطور السريع للتكنولوجيا الصينية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الولايات المتحدة، رغم الاستقطاب السياسي والخلل المؤسسي، تتمتع بمكانة لا تضاهى في المال، والتكنولوجيا، والجامعات، وأسواق رأس المال، وقوة الشركات؛ فقد بلغت القيمة السوقية لشركة إنفيديا حتى منتصف مايو نحو ٥/٧ تريليون دولار، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لألمانيا، ثالث أكبر اقتصاد في العالم.في المجال العسكري، يمثل غرب المحيط الهادئ، ولا سيما تايوان وسلسلة الجزر الأولى وبحر الصين الجنوبي، ساحة لـ«الإنكار المتبادل للهيمنة». فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك قوة بحرية وجوية كبيرة، وشبكة تحالفات، وردعاً نووياً؛ غير أن القدرات الصاروخية والبحرية والجوية والرقابية الصينية جعلت واشنطن غير قادرة على افتراض أنها ستعمل في المنطقة بلا كلفة. وفي أزمة محتملة حول تايوان، لا تكمن المسألة في إرادة الولايات المتحدة الدفاعية وحدها، بل في إمكان القيام بذلك بكلفة مقبولة. ومع ذلك، لا تستطيع الصين طرد الولايات المتحدة من المنطقة أو إلغاء دور التحالفات والغواصات والقدرات الضاربة بعيدة المدى لواشنطن. وفي الاقتصاد والتكنولوجيا أيضاً، تشكّل «إنكار متبادل للإقصاء»: فالولايات المتحدة تستطيع تقييد وصول الصين إلى الأسواق ورأس المال والتقنيات الحساسة، لكنها لا تستطيع إخراجها من الاقتصاد العالمي؛ كما تمتلك الصين أدوات ضغط عبر التحكم في الأتربة النادرة والمعادن الحيوية والقدرة التصنيعية الهائلة والسوق الداخلية الكبيرة، إلا أن إقصاء الولايات المتحدة من النظام الاقتصادي الآسيوي أو من السوق الصينية سيكون مكلفاً لبكين نفسها. وقد أبطأت ضوابط أشباه الموصلات الأميركية منذ ٢٠٢٢ تطور الصين، لكنها عززت دافع الاكتفاء الذاتي؛ كما أحدثت قيود الصين على صادرات الأتربة النادرة بعد رسوم ترامب في ٢٠٢٥ ضغطاً قصير الأمد، لكنها شجعت حلفاء واشنطن على تنويع مصادر الإمداد. وتبقى تايوان الاختبار الأصعب لهذا التعايش التنافسي، لأنها قضية هوية وسيادة للصين، ومعيار لمصداقية الأمن الأميركي، ومحور حيوي لسلسلة أشباه الموصلات العالمية. وتزيد المواقف المتعارضة في السياسة الداخلية التايوانية، من وصف الصين بأنها «قوة خارجية معادية» في مارس ٢٠٢٥ إلى لقاء زعيم حزب الكومينتانغ مع شي جين بينغ في أبريل ٢٠٢٦ والتأكيد على «عائلة صينية واحدة»، من تعقيد الأزمة. إن استقرار هذا النظام يتطلب الاحترام وضبط النفس والمعاملة بالمثل؛ فعلى واشنطن أن توضح أنها لا تدعم استقلال تايوان، وعلى بكين أن تخفف الضغط العسكري وتؤكد الحلول السلمية. فالهدف ليس حل الوضع النهائي لتايوان، بل منع الحرب وإدارة الأزمة على المدى الطويل. وواقع «جي-٢» ليس مثالياً ولا قائماً على الثقة، لكنه بات موجوداً، وتجاهله قد يقود إلى حسابات مكلفة وخطيرة.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/g-2-realityhomestead-

FOREIGN POLICY

أوروبا تستعد بهدوء للاستغناء عن الولايات المتحدة

بعد فوز دونالد ترامب في انتخابات ٢٠٢٤، حاول حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون في البداية التكيف مع أسلوب قيادته. فقد سارع رئيس الوزراء البريطاني إلى البيت الأبيض، وقدّم لترامب، باسم الملك تشارلز الثالث، دعوة غير مسبوقة للقيام بزيارة دولة رسمية ثانية، في خطوة راهنت على ولعه بالمراسم الملكية. وسلك قادة آخرون مساراً مشابهاً؛ حتى إن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي خاطب ترامب في قمة ٢٠٢٥، على نحو غير مألوف، بلقب «بابا». غير أن الولاية الثانية لترامب لم تُفضِ إلى إحياء القيادة الأميركية غير المنازعة، بل اقترنت بهجمات لفظية على الحلفاء، وصفقات مؤذية، وتراجع الثقة بواشنطن. فقد عانت أوروبا، خلال العقود التي أعقبت الحرب الباردة، من خمول دفاعي واعتماد مزمن على الولايات المتحدة، وتحولت عملياً، في مقابل ضمان واشنطن لأمنها ومنحها وصولاً تفضيلياً إلى الأسواق، إلى امتداد للسياسة الخارجية الأميركية. أما الآن فقد اهتز هذا الحساب. فالسحب المفاجئ لخمسة آلاف جندي أميركي من ألمانيا، وفرض رسوم جمركية بلا مبرر، وإهانة القادة الأوروبيين، والمزاح بشأن العنف الأسري لتصغير شأن الرئيس الفرنسي، ونسبة مواقف سياسية حساسة إلى ملك بريطانيا، كلها عوامل جعلت جدوى الاستمرار في التملق السياسي موضع تساؤل. ومع ذلك، لا تستطيع أوروبا بين ليلة وضحاها استبدال البنية الأمنية الأميركية أو تحويل علاقاتها التجارية الواسعة مع واشنطن بسهولة إلى مسار آخر؛ لذلك لا تقوم الاستراتيجية الجديدة على قطيعة فورية، بل على خفض تدريجي للاعتماد: الحفاظ ظاهرياً على رضا ترامب في المدى القصير، مع اتخاذ قرارات بعيدة المدى لاستعادة السيادة الاستراتيجية الأوروبية.وقد بدأت مؤشرات هذا المسار تتضح. فبعض الدول الشديدة الأطلسية اختارت، في عقود بنيوية طويلة الأجل، مورّدين أوروبيين بدلاً من الأميركيين. فقد تخلى البنك المركزي الهولندي عن خدمات أمازون السحابية وانتقل إلى مزود ألماني مرتبط بشركة Lidl، كما اختارت وزارة الدفاع الدنماركية منظومة الدفاع الجوي الفرنسية ــ الإيطالية SAMP/T بدلاً من منظومة باتريوت الأميركية. ولا تمثل هذه الخطوات مجرد رد عملي على انعدام الثقة الناجم عن الترامبية، بل تعكس تنامي ثقة أوروبا بنفسها في صياغة مستقبلها الأمني. والمثال الأهم هو «ائتلاف الراغبين» بقيادة بريطانيا وفرنسا، وهو تجمع يضم خمساً وثلاثين دولة، بينها أستراليا واليابان وكندا، التأمت حول دعم أوكرانيا وأمن أوروبا. وقد شدد رئيس وزراء كندا في الاجتماع الأخير للجماعة السياسية الأوروبية على أن «النظام الدولي سيعاد بناؤه، لكنه سيعاد بناؤه من داخل أوروبا». وفي هذا النظام الجديد، قد تحتل أوكرانيا ما بعد الحرب موقعاً محورياً؛ إذ إن جيشها، خلافاً للأوصاف المهينة الصادرة عن الإدارة الأميركية، بات يُعد من أكثر الجيوش فاعلية وخبرة في العالم، ودخل حتى في الشرق الأوسط في ترتيبات مع دول الخليج الفارسي بشأن الحماية من إيران. ويظهر اتجاه أوروبا نحو الاستقلال الاستراتيجي أيضاً في المشاريع الصناعية، إذ تتعاون دول هذا الائتلاف في برامج مثل مقاتلة الجيل التالي اليابانية، حيث اختارت طوكيو شركاء أوروبيين بدلاً من الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، توشك خطة قروض التسلح البالغة ١٥٠ مليار يورو في الاتحاد الأوروبي على الاكتمال، فيما تستعد بولندا وليتوانيا لتوقيع أولى الاتفاقات، بقيمة تقارب ٥٠ مليار يورو. إن التحولات الجيوسياسية بطيئة، لكن فوز ترامب الأول في ٢٠١٦ ثم عودته في ٢٠٢٤ غيّرا مسار هذه الناقلة الثقيلة. فأوروبا لم تتخلَّ عن الولايات المتحدة بعد، لكنها لم تعد ترى مستقبل أمنها مرتهناً بالكامل بواشنطن، وسيكون من الصعب جداً إعادتها إلى مستوى الاعتماد السابق.

https://foreignpolicy.com/٢٥/٠٥/٢٠٢٦/europe-trump-nato-leadership/

AXIOS

اختيارات ترامب غير القابلة للتراجع

وسّع الرئيس الأميركي في ولايته الثانية سلطة الرئاسة بطرائق غير مسبوقة، غير أن ما يعرّف هذه المرحلة ليس مجرد زيادة الصلاحيات، بل طريقة استخدام هذه السلطة: قرارات غالباً فردية، متسرعة، وقليلة الاكتراث بعواقبها. وقد أدى هذا النمط إلى تراجع حاد في شعبيته، وأصبح إحدى السمات المحددة لإدارته الثانية. وعملياً، لا يمكن كبح هذا السلوك إلا عبر المحاكم، أو ردود فعل الأسواق، أو حاجته إلى تغطية إعلامية إيجابية؛ لكن حين يحدث الكبح عادة، تكون الرسوم الجمركية قد فُرضت، أو الحرب قد بدأت، أو الحلفاء قد أُهينوا. ويمكن تصنيف هذه القرارات ضمن ثلاثة محاور رئيسية. الأول هو تحويل سيادة القانون إلى

أداة سياسية؛ إذ استُخدمت آلة الدولة الفيدرالية ضد المعارضين، في حين استفاد المقربون وأفراد العائلة من موقع الرئاسة. ودخل موظفو الهجرة المدن الأميركية باستعداد غير كافٍ وبمهمة متغيرة، وفي بعض الحالات جرى اعتقال أو ترحيل مواطنين أميركيين. كما تحركت وزارة العدل ضد منتقدين، غير أن بعض لوائح الاتهام كانت ضعيفة إلى حد أن هيئات المحلفين وقضاة عيّنهم جمهوريون رفضوها أيضاً. وفي الوقت نفسه، كوفئ مؤيدون ادعوا أنهم كانوا ضحايا لـ«تسليح الدولة».أما المحور الثاني، فهو إدارة الاقتصاد على أساس الارتجال؛ إذ بدت السياسة الاقتصادية أقرب إلى الغرائز الشخصية ورسائل شبكات التواصل الاجتماعي منها إلى صنع قرار مؤسسي. فقد فُرضت رسوم جمركية غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها على الحلفاء والخصوم، مع تجاهل دور الكونغرس والمحاكم والقيود الدستورية. كما قوّض الضغط على رئيس الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة، حتى عبر فتح تحقيقات جنائية من جانب وزارة العدل، معيار استقلالية البنك المركزي الراسخ منذ نصف قرن. وطُرحت اقتراحات مثل الرهن العقاري لخمسين عاماً وشيكات بقيمة ألفي دولار من عائدات الرسوم الجمركية، من دون إطار سياساتي واضح أو نص قانوني محدد. أما المحور الثالث، فهو ممارسة القوة الخارجية والعسكرية وفق الميل الشخصي وصناعة الصورة الإعلامية؛ فقد تعرّض حلفاء قدامى، من حلف شمال الأطلسي إلى أوكرانيا وكندا والدنمارك، لهجمات شخصية ومهينة. وبدأت الحرب ضد إيران، بتشجيع من إسرائيل، من دون تصور واضح لعواقبها الطويلة والمكلفة والعنيفة. وحتى أثناء الحرب، سُمح لوزير الدفاع بإقالة أعلى مسؤول عسكري بالزي الرسمي ووزير البحرية. وتُظهر بيانات الرأي العام الكلفة السياسية لهذا النهج؛ فمتوسط الاستطلاعات يضع صافي تأييده عند ١٩ نقطة تحت خط التعادل، في مستوى قريب من تداعيات هجوم السادس من يناير وأدنى نقطة في ولايته الثانية. كما قيّم ٧٠ في المئة من الأميركيين أداءه الاقتصادي سلباً، وهو مؤشر لم يتجاوز في ولايته الأولى، حتى خلال الجائحة، مستوى ٥٥ في المئة. والنمط المتكرر هو اتخاذ موقف متشدد أولاً، ثم التراجع أمام رد فعل سوق السندات أو اعتراض شخصيات من التيار المؤيد؛ غير أن التراجع لا يمحو الأثر الأولي. فقد انتقلت سلاسل الإمداد، ولجأ الحلفاء إلى التحوط، والحرب الاختيارية لا تنتهي بمجرد إرادة من بدأها. وقد تُلغى سياسات كثيرة في عهد الإدارة التالية، لكن الثقة العالمية، وبنية الجيش، والمؤسسات التي أُخضعت، لن تعود بسهولة إلى وضعها السابق.

https://www.axios.com/٢٦/٠٥/٢٠٢٦/trump-choices-consequences-second-

HAARETZ

دول الخليج الفارسي تدرك أنها لا تستطيع الاعتماد على أميركا ترامب، وقد تجد نفسها مضطرة إلى التحالف مع إيران

إن التركيز على احتساب الخسائر المحتملة لإسرائيل والولايات المتحدة من اتفاق لم يُنجز بعد يقع في خطأ «اختبار النصر الكامل». فإذا كانت أهداف الحرب منذ البداية غير واقعية، من إسقاط الحكم في إيران وقطع صلاته بالقوى الوكيلة، إلى إزالة التهديد النووي عبر القصف، فإن النصر الحقيقي ليس قابلاً للتحقق أصلاً. ومع ذلك، يواصل الرئيس الأميركي محاولة تقديم هذا المسار بوصفه نجاحاً كبيراً، بل دعا إلى انضمام فوري لجميع الدول إلى اتفاقيات أبراهام، بما يشمل دولاً مثل قطر وتركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والأردن ومصر. غير أن هذه الصورة لا تغني عن فحص التحولات الفعلية في البنية الاستراتيجية للمنطقة. فقد استند شعار «تغيير وجه الشرق الأوسط»، الذي طُرح بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ بالتزامن مع حرب إسرائيل، إلى افتراض أن سلسلة من المكاسب التكتيكية، مثل احتلال أجزاء من غزة، والقتل والدمار الواسعين، واغتيال القيادة العسكرية والسياسية لحزب الله، والحرب التي استمرت اثني عشر يوماً مع إيران في العام الماضي، واغتيال جزء من القيادة السياسية والعسكرية الإيرانية، قد أنتجت نظاماً إقليمياً ملائماً لإسرائيل. لكن الوقائع تضعف هذا التصور. ففي غزة، ورغم تقلص السيطرة المباشرة لحماس إلى نحو ٤٠ في المئة من الأرض، وتراجع تهديدها العسكري لجنوب إسرائيل إلى حد شبه كامل، لا تزال الحركة القوة المدنية والعسكرية الحاكمة لمليوني شخص، وتعيد بناء قدراتها العسكرية، وتعرقل تنفيذ خطة إعادة إعمار غزة، وتُبقي قوات إسرائيلية كبيرة منشغلة بالحفاظ على السيطرة على نحو ٦٠ في المئة من القطاع. وفي لبنان، لا يزال حزب الله عملياً في حالة حرب مع إسرائيل، لكن إسرائيل، بسبب القيود المفروضة عليها من واشنطن، غير قادرة على تنفيذ عملية واسعة ضده.ورغم الخسائر الثقيلة التي مُنيت بها إيران، بما في ذلك التدمير المزعوم لـ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من صواريخها الباليستية، وإلحاق أضرار جسيمة بمنشآتها النووية، واغتيال قادة وخبراء نوويين، لا تزال طهران صاحبة اليد العليا في المسار الدبلوماسي. ولا يعود سبب هذا التفوق إلى التهديد النووي فحسب، بل إلى الاستخدام الفاعل للموقع الجغرافي والسيطرة على مضيق هرمز، وهي أداة قللت الولايات المتحدة وإسرائيل من شأنها. أما التحول الأهم فهو تراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض سياستها في الشرق الأوسط وبناء كتلة موثوقة لتنفيذها. فالحلفاء الإقليميون لم يعودوا يرون واشنطن حامياً موثوقاً، وباتوا مضطرين إلى إعادة رسم خريطة علاقاتهم وولاءاتهم، إزاء الولايات المتحدة، وفيما بينهم، وفي مواجهة إيران. وقد فتحت عجز المنظمات العربية متعددة الأطراف عن إنشاء كتلة رادعة الباب أمام نفوذ تركيا وإيران، فيما قد يؤدي خروج دول الخليج الفارسي من التعاون العربي عملياً إلى نهاية التعددية العربية. وقد قامت استراتيجية إيران على ثلاث ركائز: حلقة القوى الوكيلة في العراق ولبنان وغزة؛ والروابط الاقتصادية مع الصين وروسيا للالتفاف على العقوبات؛ والدعم الدبلوماسي من الدول العربية، ولا سيما عبر إحياء العلاقات مع الإمارات والسعودية. وعلى الرغم من أن هذه البنية لم تمنع الهجوم المباشر، وأن الصين وروسيا لم تقدما دعماً عسكرياً، فقد انهارت الاستراتيجية العربية أيضاً، إذ اتضح أن درعها الدفاعية، أي الولايات المتحدة، ليست مستعدة لحمايتها بأي ثمن. والآن تواجه دول الخليج الفارسي سؤالاً جوهرياً: هل ينبغي بناء تحالف إقليمي شبيه بحلف شمال الأطلسي؟ وهل يجب إدخال تركيا وباكستان بفضل قوتهما العسكرية؟ أم ينبغي أن تتحرك كل دولة منفردة؟ والأهم، هل يجب إدماج إيران في آلية أمنية لاحتواء تهديدها، أم تحويلها بعد رفع العقوبات إلى شريك اقتصادي؟ وفي هذا السياق، لم تعد إسرائيل الطريق الضروري للوصول إلى واشنطن، بل باتت تُرى بوصفها لاعباً جرّ المنطقة إلى حرب غير ضرورية وباهظة الكلفة.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/٢٦-٠٥-٢٠٢٦/ty-

CSIS

كيف تخفّض التجارة خطر الحرب؟

إن الصلة بين التجارة والأمن من أقدم مقولات الاقتصاد السياسي، لكن القياس الموثوق لـ«العائد السلمي» للتجارة ظل دائماً أمراً صعباً. وتُظهر دراسة حديثة أن تضاعف التجارة الثنائية بين بلدين يخفض احتمال اندلاع نزاع عسكري بينهما بنحو ٣٠ في المئة، بل يضعف أيضاً التصورات المتبادلة للعداء التي تمهد للحرب. وتكمل هذه النتيجة الحجة القائلة إن العضوية في حلف شمال الأطلسي تزيد، على المدى الطويل، التجارة الثنائية بين الدول بنسبة تتراوح بين ١٢ و٢٧ في المئة؛ أي إن الأمن والتجارة يتركان أثرين متبادلين غالباً ما يُغفلان في حسابات صنع السياسات. وتملك فرضية

أن التجارة تصنع السلام تاريخاً طويلاً؛ فمنذ القرن الثامن عشر طُرحت فكرة أن التجارة تولد اعتماداً متبادلاً، وتخفف من حدة الأخلاق السياسية، وترفع كلفة الحرب. غير أن إثبات العلاقة السببية ظل صعباً، لأن الحرب تقلل التجارة، والتجارة ربما تقلل الحرب، كما أن الاصطفاف السياسي يؤثر في كليهما، والقرب الجغرافي يشكل بدوره التجارة واحتمال النزاع معاً. ويتمثل حل البحث الجديد في استخدام «تجربة طبيعية» ناجمة عن تطور تكنولوجيا الطيران. فمنذ ستينيات القرن الماضي، ولا سيما منذ الثمانينيات، خفضت الطائرات النفاثة بعيدة المدى، وطائرات الشحن المتخصصة، وشبكات اللوجستيات القائمة على نموذج المحور والأطراف، كلفة نقل السلع؛ لكن هذا الانخفاض لم يكن متساوياً بين جميع الدول. فقد حققت أكبر زيادة في التجارة الدول التي كانت المسافة البحرية بينها طويلة ومعقدة، بينما كان المسار الجوي المباشر قصيراً. فعلى سبيل المثال، يتطلب نقل السلع بحراً من ليتوانيا إلى العراق مساراً يقارب ١٤ ألف كيلومتر عبر بحر البلطيق وقناة السويس والخليج الفارسي، في حين أن المسار الجوي المباشر يقل عن ٣ آلاف كيلومتر؛ أي إن الطيران خفّض المسافة الفعلية للنقل بنحو ٨٠ في المئة. وفي المقابل، كان أثر الطيران في التجارة محدوداً بين ألمانيا والنرويج، حيث توجد مسارات بحرية ساحلية قصيرة. وقد أحدث هذا الاختلاف الجغرافي تغيراً في التجارة لا يعتمد على الاصطفاف السياسي أو نوع النظام أو الأثر العكسي للحرب على التجارة. وتأكدت النتيجة نفسها في تجربة طبيعية أخرى، هي تحرير المجال الجوي السوفييتي عام ١٩٨٥، الذي قصّر فجأة مسار الطيران بين أوروبا الغربية وشرق آسيا، وزاد بصورة ملموسة التجارة بين الدول المتأثرة بهذا التحول. وتُظهر التقديرات أن تضاعف التجارة الثنائية الناتج عن انخفاض كلفة النقل الجوي يقلل احتمال النزاع العسكري بنحو ٣٠ في المئة، كما يخفف شدته إذا وقع. وقد ظهر الأثر الأكبر في شرق آسيا وجنوب شرقها، حيث اقترنت سرعة الاندماج في شبكات الإنتاج العالمية باستقرار إقليمي تاريخي. وكانت الصين وكوريا الجنوبية وتايلاند وميانمار والفلبين من بين الدول التي أدت التجارة فيها الدور الأبرز في خفض خطر النزاع. والأهم أن التجارة لا تقلل الحرب الفعلية فحسب، بل تخفض أيضاً احتمال تشكل «تنافس استراتيجي»، أي الحالة التي ترى فيها الدول بعضها بعضاً كخصوم وأعداء مهددين. وبذلك تعدل التجارة إدراك العداء قبل أن تتحول التوترات إلى عنف. ومع ذلك، قد يتحول الاعتماد المتبادل إلى أداة ضغط؛ فاعتماد أوروبا على الغاز الروسي قبل فبراير ٢٠٢٢، وقيود الصين على صادرات الأتربة النادرة منذ ٢٠٢٣، والاضطرابات المرتبطة بمضيق هرمز، كلها تظهر أن الهشاشة التجارية حقيقية. لذلك فإن بناء الفوائض وتقليل التركز في المجالات الحساسة أمر قابل للدفاع عنه؛ أما الانفصال الواسع أو التخفيض العام للاندماج الاقتصادي، فبحسب هذه الأدلة، يزيد في المتوسط خطر النزاع. والخلاصة أن التكاليف الاقتصادية للقيود التجارية تظهر في الأسعار وحجم التجارة، لكن تكاليفها الأمنية أقل وضوحاً؛ وهي الآن قابلة للقياس، وينبغي إدراجها في كل سياسة لخفض المخاطر أو الفصل الاقتصادي.

https://www.csis.org/analysis/how-trade-reduces-risk-wararticle/.

INSS

تقييم وضع الصورة الدولية لإسرائيل وتداعياته على الأمن القومي

بعد عامين من هجوم إرهابي غير مسبوق في حجمه ضد مواطني إسرائيل، تواجه البلاد مستوى من العزلة الدولية يهدد مكانتها العالمية وأمنها القومي وشرعيتها الأساسية وأمن المجتمعات اليهودية في أنحاء العالم. ورغم تحقيق إنجازات استراتيجية مهمة في حرب متعددة الجبهات في غزة وإيران ولبنان وسوريا، فإن الإخفاق في الاتصال الاستراتيجي والدبلوماسية العامة يعرّض هذه الإنجازات للتآكل. ففي قطاعات من الرأي العام الغربي، تُصوَّر إسرائيل بوصفها دولة عدوانية ومنتهكة للقانون الدولي، بل باتت تقترب لدى بعضهم من موقع «الدولة المنبوذة». وتتجلى هذه العزلة في التراجع العميق للدعم الشعبي في الولايات المتحدة وأوروبا، وانخفاض مكانة إسرائيل داخل النظام السياسي الأمريكي، واتجاهات المقاطعة العلنية والمستترة في الجامعات والثقافة والاقتصاد، والهجمات القانونية الواسعة، بما في ذلك اتهام الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية، وصدور أوامر اعتقال بحق مسؤولين رفيعي المستوى. وفي الوقت نفسه، أدى التصاعد الحاد في معاداة السامية، والهجمات الجسدية على المجتمعات اليهودية، وتراجع أمنها، إلى تعميق أزمة الشرعية. وكان الخطأ السياسي الأساسي هو إطالة أمد الحرب من دون إعلان هدف سياسي واضح؛ إذ إن غياب شرح دقيق لأهداف الحرب وللدمار والخسائر البشرية الناجمة عن العمليات العسكرية في غزة دفع المجتمع الدولي إلى تفسير نيات الحكومة من خلال تصريحات متطرفة لبعض الوزراء، أي بوصفها حرباً انتقامية ضد جميع الفلسطينيين. أما الإخفاق المؤسسي الرئيسي فتمثل في غياب إدارة موحدة للدبلوماسية العامة، ولا سيما بسبب عدم تعيين رئيس لجهاز الدبلوماسية العامة الوطني، وتسييس الرسائل الحربية التي خضعت غالباً لاعتبارات داخلية. وقد حال ذلك دون بلورة رواية نشطة وفعالة للساحة الدولية، وأسهم في إهمال جدي للإعلام الأجنبي، والفشل في شبكات التواصل الاجتماعي، وسوء إدارة رواية المساعدات الإنسانية. وتشمل الإجراءات العاجلة المقترحة تعيين شخصية مهنية غير سياسية، متمكنة إعلامياً بالعبرية والإنجليزية، لإعادة بناء جهاز الدبلوماسية العامة، وقادرة على تنسيق الميزانية والقيادة والخطة الوطنية لترميم الصورة. كما ينبغي إطلاق حملة عامة لمواجهة اتهام الإبادة الجماعية، لأن حكم محكمة العدل الدولية قد يشكل صورة إسرائيل لعقد مقبل. ويجب أن يترافق الدفاع القانوني مع فريق متخصص وذو حضور مؤثر، ودعم بحثي قوي، وحملة اتصالية واسعة تؤثر في المحكمة والرأي العالمي معاً. ويقترح أيضاً عقد قمة طارئة بمشاركة قيادات يهودية ومسيحية وثقافية وفكرية واقتصادية داعمة لإسرائيل، لإقامة إطار مشترك في مواجهة أزمة الشرعية. وعلى المستوى الاستراتيجي، تُطرح خطة شاملة لإصلاح بنية الدبلوماسية العامة، والتفاعل النشط مع الإعلام الدولي، والتعاون مع المجتمع المدني، واستخدام التقنيات الحديثة في شبكات التواصل، ومواجهة العزلة الأكاديمية، وإنشاء مرجعية إعلامية خاصة بالعربية والفارسية، وتعميق التضامن مع المجتمعات اليهودية في العالم، والدفاع المشترك عن شرعية الفكرة الصهيونية. وقد كُتب هذا التقييم قبل بدء العملية المسماة «الأسد الهادر»، غير أن الأزمة الجديدة مع إيران تُظهر أن تحدي صورة إسرائيل تبدل شكله؛ إذ تُتهم إسرائيل الآن، إلى جانب الاتهامات المتعلقة بغزة، بجر الولايات المتحدة إلى حرب مكلفة لا تنسجم مع مصالحها الوطنية، وبممارسة نفوذ مفرط على الحكومة الأمريكية، ما يجعل إصلاح الدبلوماسية العامة ضرورة أكثر إلحاحاً.

https://www.inss.org.il/publication/hasbara-restoration/jordans-

GLOBALTIMES

التحول في ترتيب الدائنين العالميين وتداعياته على اقتصاد آسيا - بكين

GLOBAL TIMES

فقدت اليابان في عام ٢٠٢٥ مكانتها بين أكبر الدائنين الصافين في العالم، فبعد أن كانت قد تنازلت عن المرتبة الأولى لصالح ألمانيا في عام ٢٠٢٤، تراجعت الآن إلى المرتبة الثالثة بعدما سبقتها الصين. ووفقاً للبيانات الجديدة الصادرة عن وزارة المالية اليابانية، بلغت الأصول الخارجية الصافية لليابان في نهاية عام ٢٠٢٥ نحو ٥٦١٫٨ تريليون ين، أي ما يعادل قرابة ٣٫٥ تريليون دولار. ورغم أن هذا الرقم لا يزال يعكس نمواً إيجابياً، فإن الزيادة المتزامنة في الالتزامات الخارجية لليابان حدّت من جزء من نمو صافي أصولها. وتُعد الأصول الخارجية الصافية أحد المؤشرات الرئيسية للثروة الخارجية والقوة المالية لأي بلد، إذ تُحتسب من خلال الفرق بين إجمالي الأصول الخارجية للأفراد والمؤسسات المقيمة في دولة ما وبين التزاماتهم تجاه الجهات الأجنبية، مع أخذ تغيرات أسعار الصرف في الاعتبار. ومن منظور كلي، يعكس هذا الرقم حصيلة التراكم الطويل الأمد للثروة الخارجية، وتخصيص رأس المال عبر الحدود، والقدرة على الائتمان المالي على المستوى الدولي، ومرونة مقاومة المخاطر الخارجية، ومدى حضور الدولة في أسواق رأس المال العالمية. في عام ٢٠٢٥، بقيت ألمانيا في

المرتبة الأولى بأصول خارجية صافية بلغت ٦٧٥٫٥ تريليون ين، فيما وصلت الأصول الخارجية الصافية للصين في نهاية العام نفسه إلى ٤٫٠٧١٣ تريليون دولار، متجاوزة اليابان. ولا يُنظر إلى هذا التحول بوصفه نتيجة لتقلبات قصيرة الأجل، بل بوصفه ثمرة مسار بنيوي وطويل الأمد، قوامه تعزيز الأسس الاقتصادية الداخلية للصين، والتحسن المستمر في تخصيص الأصول الخارجية، والاستقرار المالي، والتوسع التدريجي في الانفتاح المالي، وتنويع الاستثمارات الخارجية. ووفقاً لهذا التحليل، تحسنت بنية الأصول الخارجية الصينية في عام ٢٠٢٥؛ فبالتزامن مع توسع الاستثمار في الأصول الحقيقية خارج البلاد، تقدّم أيضاً تخصيص أكثر تنوعاً للأصول المالية، وارتفعت جودة الأصول. وفي المقابل، وُصفت الالتزامات الخارجية للصين بأنها مستقرة وقابلة للسيطرة، كما اتخذ تدفق رأس المال الأجنبي إلى السوق الصينية مساراً منظماً ومستداماً. ويُعد هذا التحسن المتواصل في بنية الأصول والالتزامات عاملاً رئيسياً في التوسع المستقر لصافي الأصول الخارجية الصينية. ويتمثل عامل مهم آخر في الفائض التجاري السنوي للصين وألمانيا، الذي ساعد على نمو الأصول الخارجية الصافية لهذين البلدين. وفي المقابل، لم تتمكن اليابان، رغم امتلاكها أصولاً خارجية كبيرة، من الحفاظ على نمو مماثل بسبب الزيادة الملحوظة في التزاماتها الخارجية. كما أسهم الاستقرار النسبي في سعر صرف اليوان واليورو في تعزيز قيمة الأصول الخارجية الصافية للصين وألمانيا، في حين فرضت تقلبات الين الياباني خلال العام الماضي ضغوطاً إضافية على المكانة المالية الخارجية لليابان. وإجمالاً، يُعد تجاوز الصين لليابان في تصنيف الدائنين الصافين عالمياً مؤشراً إلى تزايد الوزن المالي الدولي للصين، وتوسع استثماراتها الخارجية، وتعزيز مرونتها المالية، وارتقاء موقعها في نظام رأس المال العالمي.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١٩٥٣/٢٠٢٦٠٥.

IISS

الأمن تحت حصار التضخم؛ هل تكفي ميزانية الدفاع النيجيرية؟

بلغت ميزانية الدفاع النيجيرية للسنة المالية ٢٠٢٦ مستوى غير مسبوق، غير أن ضغوط التضخم وضعف الاقتصاد والقيود المالية تثير شكوكا جدية حول استدامة هذه الزيادة. فقد أقرّت الجمعية الوطنية النيجيرية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ الميزانية الفيدرالية، وخصصت ٣٫١٦ تريليون نيرة، أي ما يعادل ٢٫١٠ مليار دولار، لقطاع الدفاع. ويأتي هذا الرقم بعد القفزة الكبيرة في عام ٢٠٢٥، حين ارتفع الإنفاق الدفاعي تقريباً من ١٫٥٨ تريليون نيرة، أي ١٫٠٧ مليار دولار في ٢٠٢٤، إلى ٣٫١٠ تريليون نيرة، أي ٢٫٠٤ مليار دولار. ورغم نمو اسمي بنسبة ٢ في المئة في ٢٠٢٦، فإن القيمة الحقيقية للميزانية

تنخفض بنسبة ٨٫٥ في المئة عند احتساب التضخم. وقد أُقرت هذه الميزانية في وقت تواجه فيه نيجيريا طيفاً من التهديدات الأمنية الداخلية: التمردات الإسلامية في الشمال الشرقي، والجماعات المسلحة في الشمال الغربي مثل لاكوراو، وتصاعد عنف عصابات الجريمة في الشمال والوسط، والعنف الانفصالي في الجنوب الشرقي. وعلى المستوى الخارجي، أرسلت نيجيريا قوات ونفذت ضربات جوية في ديسمبر ٢٠٢٥ للتصدي لمحاولة انقلاب فاشلة في بنين، في حين لا يزال تهديد الجماعات المسلحة الناشطة على الحدود الشمالية مع النيجر، غير المستقرة منذ انقلاب ٢٠٢٣، قائماً. ورغم زيادة الميزانية، لا يزال الإنفاق الدفاعي النيجيري أقل من ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويذهب أكثر من ثلاثة أرباعه إلى تكاليف الأفراد، ما يحد من قدرة الجيش على التحديث. وفي ميزانية ٢٠٢٦، مُنحت الأولوية، قدر الإمكان، للنفقات التشغيلية. وقد سجّل سلاح الجو أكبر زيادة، بلغت ٨٫١ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢٥، وإن كان يُظهر، بالقيمة الحقيقية، تراجعاً بنسبة ٣٫١ في المئة. وارتفعت النفقات العامة لسلاح الجو، بما في ذلك التدريب والصيانة والوقود، بنسبة ١٨ في المئة. وتنسجم هذه الأولوية مع المشتريات الأخيرة، ومنها مروحيات هجومية من الولايات المتحدة وتركيا، وطائرات Wing Loong II المسيّرة من الصين، ومقاتلات M-346FA الإيطالية. في المقابل، بقيت ميزانيتا الجيش والبحرية راكدتين، وانخفضتا بالقيمة الحقيقية بنسبة ٩ و١٥ في المئة على التوالي. وقد أدى ضغط تكاليف الأفراد إلى تراجع حاد في ميزانية الاستثمار لهاتين القوتين، بحيث انخفض استثمار كل منهما فعلياً بنسبة ٣٧ في المئة. ويختلف هذا الوضع بوضوح عن عام ٢٠٢٥، حين نمت ميزانيتا الجيش والبحرية بالقيمة الحقيقية بنسبة ٦٩ و١٠٥ في المئة على التوالي، متجاوزتين نمو سلاح الجو البالغ ٦٥ في المئة. وفي ٢٠٢٦، خُصص ١٥ في المئة فقط من ميزانية الدفاع للنفقات الرأسمالية، وهي أدنى حصة منذ ٢٠٢١. ولا تزال استدامة هذا المستوى من الإنفاق غير مؤكدة؛ إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً اقتصادياً بنسبة ٤٫١ في المئة لعام ٢٠٢٦، لكن ارتفاع كلفة خدمة الدين وعجز الميزانية البالغ ٤٫٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٫٨ في المئة في ٢٠٢٥، يزيدان الضغط المالي. كما أن الاعتماد على واردات المعدات العسكرية يضغط على احتياطيات النقد الأجنبي. ويستهدف قانون الصناعات الدفاعية لعام ٢٠٢٣ إنتاج نحو ٤٠ في المئة من المعدات الدفاعية محلياً بحلول ٢٠٢٧، غير أن الفساد المزمن يشكل عائقاً رئيسياً؛ فقد قدّر تقرير في ٢٠٢١ أن نحو ١٥ مليار دولار فُقدت خلال عشرين عاماً في صفقات تسليح فاسدة. وإقليمياً، تراجعت حصة نيجيريا من الإنفاق العسكري في غرب أفريقيا من ٤٥ في المئة قبل عقد إلى ٢٢ في المئة، بينما ارتفعت حصة تحالف دول الساحل، الذي يضم بوركينافاسو ومالي والنيجر، من ١٤ إلى ٢٨ في المئة. ومع ذلك، فإن دور نيجيريا في احتواء انقلاب بنين يظهر أنها لا تزال لاعباً مهماً في الأمن الإقليمي، وأن نجاح الحكومة أو إخفاقها في إدارة الأزمات الأمنية ستكون له تداعيات تتجاوز حدود نيجيريا.

https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/٠٥/٢٠٢٦/

ALJAZEERA

سلام في الدوحة ونار في هرمز

نفّذ الجيش الأميركي، بالتزامن مع زيارة وفد رفيع المستوى من إيران إلى قطر للتفاوض بشأن إنهاء حرب الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، سلسلة هجمات قرب مضيق هرمز. ووصفت القيادة المركزية الأميركية هذه الهجمات بأنها «دفاع عن النفس»، زاعمة أن الهدف منها حماية القوات الأميركية من تهديدات إيرانية. غير أن التفاصيل الدقيقة لمكان العمليات ونطاقها لم تُعلن، فيما تحدثت وسائل إعلام إيرانية عن انفجارات في بندر عباس، على مسافة نحو سبعين كيلومتراً من مضيق هرمز. وجاءت هذه الهجمات بينما كان وقف لإطلاق النار، بوساطة باكستانية، سارياً منذ ٨ أبريل، وفي وقت تصاعدت فيه الآمال بالتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب التي فاقمت أزمة الطاقة العالمية. ومع ذلك، كان مسؤولون إيرانيون قد شددوا سابقاً على أنه، رغم حل «جزء كبير» من القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة، فإن الاتفاق النهائي ليس وشيكاً. ووفقاً للمتحدث العسكري الأميركي، شملت الأهداف مواقع إطلاق صواريخ وقوارب إيرانية قالت واشنطن إنها كانت بصدد زرع ألغام. وقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بزرع ألغام قرب مضيق هرمز، ذلك الممر الحيوي الذي يمر عبره، في الظروف العادية، نحو خمس النفط والغاز في العالم. كما قال

وزير الخارجية الأميركي، خلال زيارة إلى الهند، إن مضيق هرمز، الذي يوصف الآن بأنه واقع عملياً تحت حصار إيراني، يجب أن يُفتح «بأي طريقة»، معلناً في الوقت نفسه أن المفاوضات مع إيران قد تستغرق «عدة أيام»، بما خفّض الآمال في نهاية فورية للحرب. وأعلن الرئيس الأميركي، في رسالة مطولة، أن المفاوضات مع إيران تسير «على نحو جيد»، لكنه حذر من تنفيذ مزيد من الهجمات في حال فشل المحادثات، مؤكداً أن النتيجة ينبغي أن تكون إما «اتفاقاً كبيراً للجميع» أو لا اتفاق على الإطلاق. وجاء هذا الموقف بعد أيام فقط من حديثه عن «اقتراب شبه نهائي» لمذكرة تفاهم مع إيران. ومن الجانب الإيراني، لم يصدر بعد رد رسمي مباشر على الهجمات الأخيرة. وكانت وسائل إعلام إيرانية قد ذكرت سابقاً أن طائرة مسيّرة شبحية «معادية» أُسقطت بواسطة منظومة دفاعية جديدة، من دون تحديد مصدرها. كما قالت مصادر إيرانية إن الحرس الثوري كان قد استهدف، قبل الضربات الأميركية، قطعة بحرية في البحر، وإن عدداً من عناصره قُتلوا في الهجوم الأخير. وعلى صعيد الدبلوماسية، وصل الوفد الإيراني، الذي يضم وزير الخارجية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي والمفاوض الرئيسي ورئيس البنك المركزي، إلى الدوحة لبحث العقبات أمام سلام مستدام. وفي الوقت نفسه، أجرى رئيس الوزراء الباكستاني وقائد الجيش، خلال زيارة استمرت أربعة أيام إلى الصين، مشاورات مع قادة بكين بشأن الأزمة. ورغم أن الإدارة الأميركية كانت قد طلبت سابقاً من الصين أداء دور أنشط في إقناع إيران بإعادة فتح هرمز، فإنها تزعم الآن أنها لا تحتاج إلى مساعدة بكين. كما سعى الرئيس الأميركي إلى ربط مفاوضات السلام مع إيران بانضمام المملكة العربية السعودية وقطر وباكستان إلى اتفاقيات أبراهام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. غير أن الدول العربية كانت قد أعلنت سابقاً أن التطبيع مع إسرائيل مشروط بقيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار حل الدولتين. وتبقى تداعيات هذه الهجمات على المفاوضات غامضة لكنها مقلقة؛ فمثل هذه الاشتباكات، وإن كانت قد حدثت سابقاً بعد بدء وقف إطلاق النار ولم تعدّها واشنطن خرقاً له، قد تعرقل مسار المحادثات. ومع محدودية المعلومات عن حجم العملية، يصعب تقديم تقييم قاطع، لكن الواضح أن تزامن الهجمات العسكرية والتهديد بتصعيد الحرب ومفاوضات السلام جعل أجواء الاتفاق أكثر هشاشة.

https://www.aljazeera.com/news/٢٦/٥/٢٠٢٦/us-strikes-iran-again-

INSS

مراجعة إنجازات «رؤية ٢٠٣٠» السعودية وحدودها

بعد عقد من إطلاقها، لا تزال «رؤية ٢٠٣٠» الإطار الرئيسي للتحول السياسي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية تحت قيادة ولي عهدها. وقد انطلقت هذه الخطة في أبريل ٢٠١٦ بهدف إعادة تصميم اقتصاد يعتمد على النفط وترسيخ مستقبل الملكية المطلقة. ورغم إنجازات اجتماعية وتركيز سياسي ملحوظين، جاءت نتائجها الاقتصادية مختلطة ومحدودة، ولا يزال النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد السعودي؛ ففي عام ٢٠٢٥ شكّلت الهيدروكربونات نحو ٤٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ البداية، لم

تكن «رؤية ٢٠٣٠» برنامجاً اقتصادياً فحسب، بل مشروعاً سياسياً لتركيز السلطة أيضاً. فقد اكتسب ولي العهد نفوذاً غير مسبوق عبر إقصاء مراكز منافسة داخل الأسرة الحاكمة، وضبط المؤسسة الدينية، وتطهير مؤسسات رئيسية. وفي الوقت نفسه، تغيّر النظام الاجتماعي بالغ المحافظة: تراجع إغلاق الأنشطة أثناء الأذان، وتوسعت مرافق الترفيه، وبدأت النساء قيادة السيارات وحضوراً أوسع في سوق العمل، بل طُرحت تقارير عن اختبار إمكان الوصول القانوني إلى الكحول. وقد عُدّت هذه الحريات المضبوطة ضرورية لاجتذاب الجيل الشاب وإعادة تشكيل صورة المملكة عالمياً. ويمكن فهم تطور الخطة عبر ثلاث مراحل. ركزت المرحلة الأولى، من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣، على المشاريع العملاقة، وأبرزها مدينة «ذا لاين» في منطقة نيوم، وهي مشروع يضم برجين متوازيين شبيهين بجدارين بطول ١٧٠ كيلومتراً. غير أن التكاليف ارتفعت بمليارات الدولارات، وجذب الاستثمار الأجنبي جاء دون التوقعات، ورغم إنفاق ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار على الحفر والنقل والبناء، لم تتحقق الأهداف التنموية. وفي عام ٢٠٢٣ جرى تقليص المشروع، ويتوقع الآن أن يكتمل منه كيلومتران فقط بحلول ٢٠٣٠، لا ١٦ كيلومتراً كما كان مقرراً أولياً. وفي نيوم، تضاعفت كلفة ثلاثة من أصل خمسة مشاريع كبرى. كما تخلت السعودية عن استضافة دورة الألعاب الآسيوية الشتوية ٢٠٢٩ بسبب بطء بناء منتجع تروجينا للتزلج البالغ ٣٨ مليار دولار. أما مشروع إعادة تطوير الدرعية التاريخية بقيمة ٦٣ مليار دولار، فما زال يُعد أكثر وعداً، لكنه يواجه تأخيرات. في المرحلة الثانية، نُقلت الموارد من المشاريع العملاقة إلى قطاعات أقرب إلى تحقيق العوائد: السياحة، والتصنيع المتقدم، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا. وفي عام ٢٠٢٤ أُنشئت شركة «آلات» الصناعية بالتزام استثماري قدره ١٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٣٠، ثم أُعلن صندوق للذكاء الاصطناعي بقيمة ١٠٠ مليار دولار وبرنامج للمعادن الحيوية بالقيمة نفسها. وقد دشنت الحرب الإقليمية الأخيرة مع إيران المرحلة الثالثة؛ فبعد تلقي ما لا يقل عن ٩١٦ هجوماً صاروخياً وبالطائرات المسيّرة من إيران، باتت الرياض مضطرة إلى تخصيص موارد أكبر لتعزيز الدفاع، وإعادة بناء البنية التحتية، والتخطيط للطوارئ، واستعادة ثقة المستثمرين. وتأتي هذه الضغوط بينما كانت السعودية تواجه، حتى قبل الحرب، أكبر عجز في ميزانيتها خلال خمس سنوات؛ لذلك يُرجح تأجيل بعض مبادرات «رؤية ٢٠٣٠». ومع ذلك، قد تخلق الأزمة الإقليمية فرصاً أيضاً؛ فاضطراب طرق التجارة يعزز هدف السعودية في التحول إلى مركز لوجستي عالمي. وقد عالج ميناء نيوم قيد الإنشاء في ٢٠٢٥ أول شحنة تجريبية له، وقلّص زمن العبور من مصر إلى العراق إلى النصف. كذلك، في منافستها مع الإمارات العربية المتحدة، قد يدفع تصاعد انعدام الأمن في أبوظبي، التي تعرضت لهجمات إيرانية تزيد بأكثر من مرتين ونصف على السعودية، الاستثمار العالمي نحو الرياض. وإجمالاً، لم تفشل «رؤية ٢٠٣٠»، لكنها لم تحقق أهدافها الأولية أيضاً. فقد نجحت في تركيز السلطة وإعادة تشكيل صورة السعودية، لكنها أخفقت في كسر الاعتماد على النفط. وسيعتمد مستقبلها بدرجة أقل على التسويق والمشاريع العملاقة، وبدرجة أكبر على الاستثمار في الإنسان والمؤسسات وحوكمة قادرة على التكيف مع الأزمات.

https://www.inss.org.il/publication/saudi٢٠٣٠-/karbala-as-

AXIOS

الحملات الانتخابية تدفع كلفة التحول العلماني في أميركا

أسرع الجماعات الدينية نمواً في الولايات المتحدة، أي الأفراد غير المنتمين دينياً والمعروفين باسم «لا شيء»، باتت إحدى أصعب فئات الناخبين وأكثرها كلفة من حيث الوصول إليها وتعبئتها سياسياً. وتكمن أهمية هذا التحول في أن الأميركيين غير المنتسبين إلى دين يشكلون اليوم حصة كبيرة ومتنامية من الناخبين، لكنهم، خلافاً للناخبين المتدينين، لا يملكون شبكات كنسية أو جماعات دينية أو بنى تنظيمية يمكن للحملات الانتخابية

أن تنقل رسائلها عبرها بسرعة وكلفة منخفضة. ووفقاً لبيانات مركز بيو للأبحاث، يعرّف ٢٩ في المئة من الأميركيين أنفسهم الآن بأنهم بلا انتماء ديني، وهو رقم غير مسبوق يجعلهم أكبر فئة دينية/غير دينية منفردة في البلاد، متقدمين على الكاثوليك بنسبة ١٩ في المئة والبروتستانت الإنجيليين بنسبة ٢٣ في المئة. وبين أبناء الجيل زد، يبدو هذا الاتجاه أقوى؛ إذ إن نحو أربعة من كل عشرة بالغين بين ١٨ و٢٩ عاماً لا ينتمون إلى أي دين. كما يعرّف نحو ثلث الديمقراطيين والمستقلين أنفسهم بأنهم غير متدينين، في حين تبلغ هذه النسبة بين الجمهوريين نحو ١٣ في المئة. وهذه الفئة متفرقة جغرافياً واجتماعياً؛ ففي مناطق أكثر علمانية مثل سياتل وبورتلاند وأجزاء من نيو إنغلاند، بات غير المنتمين دينياً يعادلون المسيحيين عدداً أو يتجاوزونهم، وفي كولورادو أيضاً دفعت الكتلة الكبيرة من غير المنتسبين إلى دين الحملات نحو رسائل قائمة على القضايا، مثل حق الإجهاض والمناخ والإسكان، لا على الخطاب المستند إلى الإيمان. ومع ذلك، ليست هذه الفئة متجانسة؛ فـ«لا شيء» تشمل أشخاصاً روحانيين لكن غير متدينين، وملحدين، ولا أدريين. وقد أظهرت دراسات سابقة أن مجمل غير المنتسبين دينياً، مع ضبط عوامل السن والتعليم، يشاركون في الانتخابات بنسبة أدنى من الناخبين المتدينين، لكن فئة الملحدين واللا أدريين أكثر نشاطاً، واحتمال مشاركتها يزيد بنحو ٣٠ في المئة على متوسط الناخب المتدين. وتُعد كلفة الوصول إلى هؤلاء الناخبين أعلى بكثير؛ ففي انتخابات ٢٠٢٤ أنفقت الحملات نحو ١٫٤٠ دولار لكل ناخب غير ديني، بينما بلغت كلفة الوصول إلى كل ناخب متدين مرتبط بمؤسسات دينية نحو ٤٥ سنتاً. والسبب أن الناخبين المتدينين يمكن استهدافهم عبر القوائم البريدية أو الكنائس الكبرى أو الشبكات الاجتماعية الدينية، أما الناخبون غير المتدينين فيجب تحديدهم وإقناعهم وتعبئتهم بصورة فردية. كما أن مخاطبتهم أكثر تعقيداً، لأنهم غالباً يحتاجون، بدلاً من الشعارات الدينية أو القيمية البسيطة، إلى قائمة من المواقف السياساتية ومصادر قابلة للتحقق وإجابات دقيقة. وفي المقابل، فإن تجاهل هذه الفئة مكلف أيضاً؛ فعندما يشير المرشحون صراحة إلى «غير المؤمنين» أو المواطنين غير المرتبطين دينياً، يمكن أن تنتشر الرسالة سريعاً بين الناخبين العلمانيين. أما المسألة الأوسع فهي أن نمو هذه الفئة يمثل جزءاً من تراجع المؤسسات المدنية التقليدية، من الكنائس إلى النقابات العمالية، وهي مؤسسات كانت تجعل التنظيم السياسي أقل كلفة وأسهل. ومع تآكل هذه الشبكات، تضطر الحملات إلى شراء انتباه الناخبين المتفرقين عبر الإعلانات والعمليات الميدانية المكلفة، فتتحول الديمقراطية إلى نموذج أكثر اعتماداً على المال، لا تستطيع فيه سوى الحملات الأكثر ثراء تعبئة الناخبين غير المتصلين تنظيمياً.

https://www.axios.com/٢٠٢٦/٠٥/٢٥/religious-nones-political-campaigns-

HAARETZ

الفجوة الخاصة بالطائرات المسيّرة في العقيدة الدفاعية الإسرائيلية؛ من الإخفاق الميداني إلى تعبئة شركات تل أبيب الناشئة

تُظهِر الخسائر اليومية للجيش الإسرائيلي في لبنان أن الجهاز الدفاعي في البلاد لم يكن مستعداً بما يكفي لمواجهة تهديد الطائرات المسيّرة الانتحارية، ولا سيما المسيّرات الموجّهة بالألياف البصرية. وقد بات عدد الجنود المصابين بهذا النوع من المسيّرات يتجاوز عدد الإسرائيليين الذين قُتلوا في هجمات الصواريخ الباليستية. وأصبحت الهجمات بالمسيّرات عاملاً رئيسياً في تشكيل عمليات الجيش في لبنان وتغيير أنماط انتشار القوات ميدانياً؛ ففي حين كانت منظومات الدفاع الإسرائيلية في مواجهة الصواريخ الباليستية تُعرض

منذ سنوات بوصفها نجاحاً، أصبح الإخفاق أمام المسيّرات أكثر وضوحاً. وكان تهديد المسيّرات معروفاً منذ حرب روسيا وأوكرانيا في ٢٠٢٢، كما اختبر الجيش الإسرائيلي آثاره في هجوم حماس في ٧ أكتوبر، حين عطّلت المسيّرات الانتحارية، قبل الهجوم البري، منظومات الاتصال والدفاع الإسرائيلية. ومع ذلك، ركزت وزارة الدفاع أساساً على التصدي للمسيّرات الموجّهة بالترددات اللاسلكية، ولم تجد حلاً فعالاً للمسيّرات العاملة بالألياف البصرية، المقاومة للتشويش على الاتصالات.

ورداً على هذه الثغرة، تُعقد في تل أبيب مبادرة خاصة تجمع الشركات العاملة في هذا المجال بهدف تقديم حل إلى الجهاز الدفاعي خلال ثلاثة أسابيع. وينظمها كيان يعمل عادة جسراً بين شركات الدفاع الإسرائيلية والسوق الأميركية، فيما سيحضر ممثلون عن سلاح الجو، وشركة رافائيل، وإدارة البحث والتطوير الدفاعي، والوحدة التكنولوجية الاستخبارية ٨١ في الجيش كضيوف.وتقوم الفكرة الرئيسية للمبادرة على دمج قدرات شركات يتخصص بعضها في كشف المسيّرات الانتحارية، وبعضها الآخر في اعتراضها أو تدميرها. والهدف هو الوصول إلى دفاع متعدد الطبقات للجنود الأفراد، وناقلات الجند المدرعة، والقواعد، والمناطق السكنية. ومن بين الحلول المطروحة منظومة لتحييد المسيّرات بضغط الماء، قد تكون مفيدة في المناطق المدنية لأنها تقلل الأضرار الجانبية، وحل آخر يتمثل في سلاح ليزري لإتلاف كابل الألياف البصرية الخاص بالمسيّرة وتعطيل عملها، وهي طريقة استُخدمت في أوكرانيا خلال الأشهر الأخيرة. وتمثل بطء الإجراءات الرسمية مشكلة محورية؛ ففي بداية الحرب اضطر الجنود إلى إطلاق النار على المسيّرات الانتحارية بأسلحتهم الشخصية، في حين كان بإمكان منظومة الشركات الناشئة تطوير حلول أسرع لو توفرت لها استثمارات أكبر في وقت مبكر. ومن الأمثلة الحديثة عقد بقيمة ٦٫٧ مليون شيكل، أي ٢٫٣ مليون دولار، لتوريد منظومة الاعتراض عن بُعد SMASH Hopper، التي تثبت سلاحاً خفيفاً على منصة تُدار بجهاز لوحي وتتيح إطلاق النار من خلف ساتر، غير أن تسليمها مقرر للنصف الثاني من ٢٠٢٦، وبالنظر إلى أن سعر كل منظومة يبلغ مئات آلاف الشواكل فلن يتوافر سوى بضع عشرات منها. وفي أوائل مايو، بدأ الجيش استخدام منظومة Iron Drone Raider، وهي مسيّرات مزودة بشباك لاعتراض مسيّرات حزب الله، وتعمل أيضاً في عدة جيوش أوروبية، ولا تتجاوز كلفة كل اعتراض بضع مئات من الدولارات. ورغم الحاجة إلى تكييفها مع جغرافيا الجبهة الشمالية، فإن نشرها كان بطيئاً وغير كافٍ. كما اختُبرت شباك سلكية عملاقة لاصطياد المسيّرات، لكنها لم تحقق نتائج قوية. وحتى فكرة إعادة مدافع Vulcan M-٦١ القديمة من المخازن دُرست، وهي مدافع استُخدمت في الدفاع الجوي الإسرائيلي منذ سبعينيات القرن الماضي وأُحيلت إلى التقاعد قبل نحو عشرين عاماً، لكنها لم تكن فعالة ضد الأهداف الصغيرة وبالحجم المطلوب. وتُظهر التجربة الميدانية أن بعض الوحدات لم تحصل على حل سريع إلا عندما كان أحد جنودها مدير منتج في شركة تكنولوجية وقادراً على بناء حل عملي خلال عطلة نهاية أسبوع، بينما قد تستغرق الإجراءات الرسمية لوزارة الدفاع أشهراً.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/٢٦-٠٥-٢٠٢٦/ty-

FOREIGN AFFAIRS

الحرب في إثيوبيا لم تنتهِ: كيف تؤدي اتفاقات السلام إلى مزيد من العنف؟

بعد أشهر من وصوله إلى السلطة في أبريل ٢٠١٨، وقّع رئيس الوزراء الإثيوبي اتفاقاً لإنهاء تمرّد استمر عقوداً في إقليم أوروميا، ثم أبرم في الصيف نفسه اتفاق سلام مع إريتريا سوّى النزاع الحدودي المتبقي من حرب أواخر تسعينيات القرن الماضي، وهو ما منحه جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٩. غير أن هذه الصورة التصالحية لم تدم طويلاً؛ فمن عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، انخرطت الحكومة الإثيوبية في حرب مدمرة في تيغراي خلّفت مئات الآلاف من القتلى وأكثر من مليون نازح من

سكان الإقليم. وقد أوقف اتفاق بريتوريا في ٢٠٢٢ الأعمال العدائية، وشدد على نزع السلاح، والوصول الإنساني، والعدالة الانتقالية، لكن مع اقتراب انتخابات الأول من يونيو، لا تزال تيغراي مضطربة، فيما تستمر التمردات في مناطق أخرى. وتكمن جذور جانب كبير من الأزمة في الخلاف حول النظام الإثني ــ الفيدرالي الإثيوبي، الذي نشأ بعد إسقاط الدكتاتورية العسكرية في أوائل التسعينيات، ويضم اليوم اثنتي عشرة ولاية إقليمية قائمة على أساس قومي. وتملك هذه الولايات حق صياغة دساتيرها، ومستوى من الاستقلال المالي، بل حتى حق الانفصال. وعلى الرغم من مظهره الديمقراطي، كان الائتلاف الحاكم السابق، الخاضع لهيمنة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، يسيطر فعلياً على السياسة الوطنية ويقمع المعارضين. وقد استبدل رئيس الوزراء الحالي، تحت شعار الإصلاح وتركيز السلطة، الائتلاف الإثني السابق بحزب الازدهار الموحد، غير أن غياب تفاصيل واضحة بشأن مستقبل الحكم فاقم مخاوف القوى المدافعة عن الفيدرالية ودفع بعض النخب إلى التعبئة القومية. في تيغراي، أدت بطء تنفيذ اتفاق ٢٠٢٢، وتأخر العدالة الانتقالية، وعودة النازحين واللاجئين، ومنع حزب تيغراي من المشاركة في انتخابات ٢٠٢٦، إلى تصاعد السخط. وفي الوقت نفسه، أفضت الانقسامات الداخلية بين قوات دفاع تيغراي والفصائل المنشقة، بما فيها جماعات توصف بأنها قريبة من الحكومة المركزية، إلى اشتباكات متفرقة. كما زاد هجوم بطائرة مسيّرة نُسب إلى القوات الفيدرالية في يناير، وإعادة نشر القوات قرب المنطقة في فبراير، وإعادة تشكيل حكومة تيغراي السابقة للحرب في أبريل، من خطر المواجهة المباشرة. كذلك أحدث اتفاق بريتوريا أزمة جديدة في أمهرة؛ فميليشيات فانو، التي قاتلت إلى جانب الحكومة الفيدرالية في حرب تيغراي، استُبعدت من المفاوضات، وبقيت المناطق المتنازع عليها على حدود أمهرة وتيغراي بلا حل، ما أدى إلى تجنيد أوسع واتساع نشاط فانو. وقد خلّفت الحرب بين القوات الفيدرالية وجماعات أمهرة أكثر من ٦٠٠ ألف نازح، وسط تقارير موثوقة عن انتهاكات حقوقية ارتكبتها القوات الفيدرالية. وتزعم فانو أنها تسيطر على ٨٠ في المئة من أمهرة، لكن غياب قيادة موحدة يعقّد التوصل إلى اتفاق مستدام. وفي أوروميا أيضاً لم ينته التمرد؛ فقد انفصل جيش تحرير أورومو عن منظمته الأم بعد رفضه نزع السلاح عقب اتفاق ٢٠١٨، واستأنف القتال طلباً لمزيد من الحكم الذاتي، بينما يجعل طابعه اللامركزي، كما في حالة فانو، مفاوضات السلام أكثر تعقيداً. وإقليمياً، تزيد التوترات مع إريتريا بشأن منفذ إثيوبيا إلى البحر وميناء عصب، والخلاف مع مصر حول سد النهضة الضخم على أحد الروافد الرئيسية للنيل، خطر حرب مباشرة أو بالوكالة. فمصر ترى السد تهديداً حيوياً لمياهها العذبة، فيما تعدّه إثيوبيا ضرورياً لتزويد الملايين بالكهرباء. غير أن الحرب ليست حتمية؛ إذ إن التنفيذ الحقيقي للاتفاقات القائمة، وعودة النازحين، وبدء العدالة الانتقالية، وتوسيع المفاوضات، وخفض التوتر مع مصر وإريتريا، وإعادة المنافسة السياسية الحرة، بما في ذلك السماح بعودة الجماعات المستبعدة، يمكن أن يعيد الثقة العامة. ومن دون نقاش وطني صادق حول بنية الحكم، ستغذي اللايقينية السياسية مزيداً من السخط والمقاومة العنيفة.

https://www.foreignaffairs.com/ethiopia/war-ethiopia-isnt-overpresident-

الخلاصة والتحليل الخبير

تستند مجموعة الروايات التي تظهر في التحليلات النخبوية الدولية والإقليمية بشأن التحولات الأخيرة إلى مقولة مركزية مفادها أن العالم دخل مرحلة لا تزال فيها قوة الولايات المتحدة هائلة، لكنها لم تعد قادرة بمفردها على فرض النظام، أو ضمان أمن الحلفاء، أو احتواء المنافسين الكبار، أو إنهاء الأزمات الإقليمية. ولا يعني هذا الوضع انهياراً فورياً للقيادة الأميركية، بل يعبّر عن تآكل تدريجي في موثوقيتها وقابليتها للتنبؤ وفعاليتها. وبالنسبة إلى الجمهور الشرق أوسطي، تكتسب هذه النقلة أهميتها لأن المنطقة بنت، خلال العقود الماضية، جانباً كبيراً من حساباتها الأمنية على الحضور الأميركي والإرادة الأميركية والضمانات الأميركية؛ وها هي تلك الركيزة نفسها تتغير. وفي ملف إيران، يبدو هذا التحول أوضح من أي موضع آخر. فالمحادثات المتعلقة بإنهاء الحرب مع إيران تُظهر أن منطق «النصر الكامل» أفسح المجال لمنطق «إدارة الأزمة». فأهداف مثل إسقاط النظام الإيراني، أو تدمير القدرة النووية نهائياً عبر القصف، أو قطع صلات طهران بالكامل بالقوى الوكيلة، أو إزالة القدرة الصاروخية، تُقيَّم في السرديات التحليلية بوصفها أهدافاً غير واقعية. وفي المقابل، تتمحور المسارات الأكثر عملية حول وقف الحرب، ورفع الحصار البحري أو تعديله، وضمان المرور في مضيق هرمز، والإفراج عن جزء من الأصول المجمّدة، والتفاوض المرحلي حول اليورانيوم المخصب والعقوبات. وهذا التحول في اللغة بالغ الأهمية: من «إخضاع إيران» إلى «تنظيم تعايش قسري معها». وفي هذا السياق، تحوّل مضيق هرمز إلى مركز لإعادة تعريف القوة الإقليمية. إذ تُظهر تقديرات مختلفة أنه حتى بعد تكبّد البنى العسكرية والنووية الإيرانية أضراراً جسيمة، لا تزال طهران، بفضل موقعها الجغرافي وقدرتها على التأثير في تدفق الطاقة والملاحة، محتفظة بقوة تفاوضية معتبرة. وبالنسبة إلى دول الخليج الفارسي، تحمل هذه الحقيقة رسالة واضحة: لم يعد أمنها قابلاً للضمان بمجرد الاتكال على واشنطن. فإذا ظهرت الولايات المتحدة، في لحظة الأزمة، لا كدرع حاسم بل كفاعل مساوم ومتردد وخاضع لحساباته الداخلية، فإن دول الخليج الفارسي ستضطر إلى التحرك بين خيارات صعبة: تعميق التعاون الأمني داخل المنطقة، أو الاقتراب من قوى عسكرية غير عربية مثل تركيا وباكستان، أو حتى إدراج إيران في نوع من الآلية الأمنية أو الاقتصادية لخفض التهديد عبر الاندماج. وهذه هي الرسالة الإقليمية الأهم في التحليلات: قد تندفع دول الخليج العربية، لا بدافع الثقة بل بدافع الضرورة، نحو نوع من التعايش مع إيران. ولا يعني هذا التعايش بالضرورة تحالفاً استراتيجياً أو مصالحة سياسية، بل قد يتخذ شكل صفقة أمنية محدودة، أو تعاون اقتصادي مشروط، أو ترتيبات لخفض التوتر في مجالي الطاقة والملاحة. ووفق هذا المنظور، ليست إيران مهزومة بالكامل ولا منتصرة بالكامل؛ بل هي فاعل، رغم هشاشاته الجدية، يتمتع بصفة جيوسياسية تجعله غير قابل للإقصاء. وعلى المستوى العالمي، يظهر منطق عدم القابلية للإقصاء نفسه في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. فالتحليلات تتحدث عن تشكل واقع من نوع «جي-٢»، تستطيع فيه واشنطن وبكين تقييد إحداهما الأخرى، ومعاقبتها، وتعطيلها، واستنزافها، لكنهما لا تستطيعان إخراج إحداهما الأخرى من النظام العالمي أو تحقيق هيمنة كاملة عليها. ولهذا التصور أهمية مباشرة للشرق الأوسط؛ فالمنطقة التي ظلت لعقود ساحة لتنافس القوى الكبرى تواجه اليوم بيئة لا تملك فيها أي قوة القدرة على هندسة النظام كاملاً. فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك قوة عسكرية ومالية هائلة، والصين لا تزال تسعى إلى تجنب المواجهة المباشرة والتركيز على النفوذ الاقتصادي، وأوروبا تفكر في الاستقلال الاستراتيجي، فيما اكتسبت قوى إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية والإمارات وإسرائيل ومصر هامش مناورة أوسع. أما أوروبا، فتتحول في هذه الصورة من حليف مطيع للولايات المتحدة إلى فاعل حذر وقلق وفي طور إعادة التموضع. ولا تؤكد السردية النخبوية حول أوروبا «انفصالاً مفاجئاً» عن واشنطن، بل تتحدث عن «خفض تدريجي للاعتماد» عليها. فاختيار منظومات دفاعية أوروبية بدلاً من الأميركية، والسعي إلى إنشاء آليات تسليحية مستقلة، والدعم البنيوي لأوكرانيا، وتشكل ائتلافات متعددة الجنسيات حول أمن أوروبا، كلها مؤشرات إلى أن أقرب حلفاء واشنطن خلصوا أيضاً إلى أنهم لا يستطيعون رهن مستقبلهم الأمني بالكامل بإرادة الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يعني ذلك أن اللعب بورقة أميركا لم يعد كافياً؛ إذ ينبغي إدارة العلاقات مع أوروبا والصين وروسيا والقوى الآسيوية والشبكات الإقليمية في آن واحد.وفي الداخل الأميركي أيضاً، تبرز التحليلات مؤشرات على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. فمن جهة، أضعفت القرارات الشخصية المتسرعة، وأحياناً غير القابلة للعكس، في السياسة الخارجية والاقتصاد وسيادة القانون، صورة الولايات المتحدة كقوة قابلة للتنبؤ. ومن جهة أخرى، تُظهر التحولات الاجتماعية، مثل نمو الناخبين غير المنتسبين دينياً، وارتفاع تكلفة التعبئة السياسية، وتراجع المؤسسات التقليدية المنظمة، أن السياسة الداخلية الأميركية دخلت بدورها مرحلة أكثر تشتتاً وكلفة وأقل قابلية للضبط. والنتيجة بالنسبة إلى العالم الخارجي أن السياسة الخارجية الأميركية أصبحت أكثر من ذي قبل خاضعة لتقلبات الداخل، والرأي العام المستقطب، والأسواق، وشبكات التواصل الاجتماعي، والدوافع

الشخصية للقادة. وفي الوقت نفسه، يقدم التحليل المتعلق بالتجارة والحرب تحذيراً مهماً من النزعات المفرطة نحو الفصل الاقتصادي. فإذا كان تضاعف التجارة الثنائية قادراً على خفض احتمال النزاع العسكري بنحو ٣٠ في المئة، بل وإضعاف إدراك العداء، فإن سياسات الانفصال الاقتصادي العمياء، والعقوبات الشاملة، وتقليص الروابط المتبادلة، قد تحمل كلفة أمنية خفية. صحيح أن الاعتماد الاقتصادي قد يتحول إلى أداة ضغط، كما تُظهر أمثلة الغاز الروسي، والأتربة النادرة الصينية، ومضيق هرمز؛ غير أن الرد المنطقي لا يتمثل في قطع الروابط بالكامل، بل في التنويع، وبناء فائض ذكي، وإدارة الهشاشة. ولهذه الرؤية أهمية خاصة للشرق الأوسط، لأن اقتصادات المنطقة تقع عند نقطة التقاء الطاقة والملاحة ورأس المال والتكنولوجيا والأمن. كما أن ملف إثيوبيا يحمل درساً من زاوية أخرى: فاتفاق السلام، إذا خلا من التنفيذ الحقيقي، والمشاركة الشاملة، والعدالة الانتقالية، ومعالجة الجذور السياسية للأزمة، قد لا يكون نهاية للحرب بل مقدمة لجولة جديدة من العنف. وهذه التجربة تحمل رسالة واضحة للشرق الأوسط، من اليمن وسوريا إلى لبنان والعراق وفلسطين والسودان: فالاتفاقات الأمنية من دون مصالحة سياسية مستدامة غالباً ما تنتج شروخاً جديدة. إن نزع السلاح، وعودة النازحين، وتقاسم السلطة، والضمانات المحلية والإقليمية، وقبول المنافسة السياسية، كلها مكونات لا تنفصل عن السلام الحقيقي. وعلى المستوى العسكري ــ التكنولوجي، تُظهر الحروب الأخيرة أن التفوق الكلاسيكي، من دون تكيف سريع مع التقنيات الرخيصة وغير المتكافئة، يبقى هشاً. فأزمة المسيّرات الانتحارية والموجّهة بالألياف البصرية على جبهة لبنان تكشف أن حتى الجيوش المتقدمة قد تتفاجأ أمام ابتكارات منخفضة الكلفة، لامركزية وميدانية. فالاعتماد على منظومات ضخمة وباهظة وبطيئة لا يكفي في مواجهة تهديدات مرنة ومبعثرة. وهذا التحول يوجه إنذاراً إلى جميع جيوش المنطقة: فمستقبل الحرب لا يتعلق بالصواريخ الباليستية والمقاتلات فقط، بل أيضاً بالمسيّرات الصغيرة، وشبكات الاتصال، والذكاء الاصطناعي، ومنظومات الاعتراض الرخيصة، والربط بين القطاع الخاص وساحة القتال. وفي المجمل، فإن السردية الغالبة في مراكز التفكير والتحليلات الراهنة ليست متفائلة ولا كارثية صرفاً؛ إنها تتحدث عن عالم تحل فيه المنافسة المضبوطة محل الهيمنة، والتقاطعات المؤقتة محل التحالفات الثابتة، والأمن المتفاوض عليه محل الأمن المضمون. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يتمثل المعنى الاستراتيجي لهذا الوضع في أن أي فاعل لا يستطيع ضمان مستقبله بمجرد الاتكال على قوة خارجية واحدة، أو تحالف أيديولوجي واحد، أو تفوق عسكري واحد. لقد دخلت المنطقة مرحلة يتطلب فيها البقاء والنفوذ تعددية عملية، وخفضاً للهشاشة، ومرونة دبلوماسية، وقبولاً بالحقيقة القاسية لكنها الحاسمة: أن الخصوم لم يعودوا قابلين للإقصاء.

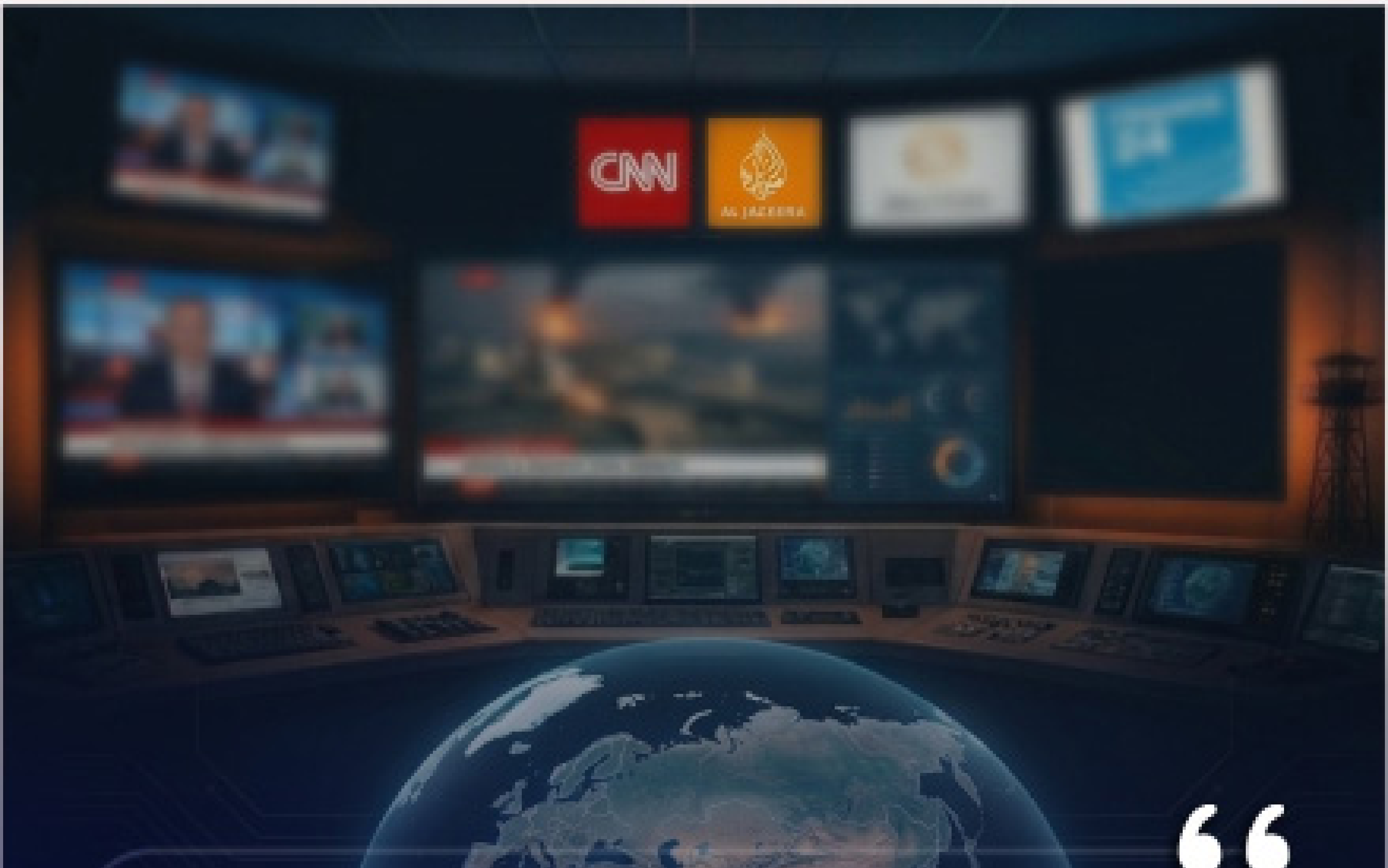

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.